

مِنْ تَفْسِيرِ الرَّازِي (مَفَاتِيحِ الْغَيْبِ أَوْ التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ) الْآيَةِ 23 إِلَى الْآيَةِ 30

وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٌ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا (23) وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا (24) رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ فَإِنَّهُ كَانَ لِلْأَوَّابِينَ غَفُورًا (25)

اعْلَمَ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى مَا هُوَ الرَّكْنُ الْأَعْظَمُ فِي الْإِيمَانِ، أَتْبَعَهُ بِذِكْرِ مَا هُوَ مِنْ شَعَائِرِ الْإِيمَانِ وَشَرَائِطِهِ وَهِيَ أَنْوَاعٌ:

النَّوْعُ الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ مُشْتَعِلًا بِعِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنْ يَكُونَ مُحْتَرِّزًا عَنْ عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَفِيهِ بَحْثَانِ:

الْبَحْثُ الْأَوَّلُ: الْقَضَاءُ مَعْنَاهُ الْحُكْمُ الْجَزْمُ النَّبْتُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ النَّسْخَ وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْوَاحِدَ مِمَّا إِذَا أَمَرَ غَيْرَهُ بِشَيْءٍ فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ قَضَى عَلَيْهِ، أَمَّا إِذَا أَمَرَ أَمْرًا جَزْمًا وَحَكَمَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الْحُكْمِ عَلَى سَبِيلِ الْبَيْتِ وَالْقَطْعِ، فَهَهُنَا يُقَالُ: قَضَى عَلَيْهِ وَلَفْظُ الْقَضَاءِ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ يَرْجِعُ إِلَى إِتْمَامِ الشَّيْءِ/ وَانْقِطَاعِهِ. وَرَوَى مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: فِي هَذِهِ الْآيَةِ كَانَ الْأَصْلُ وَوَصَّى رَبُّكَ فَالْتَصَقَتْ إِحْدَى الْوَاوَيْنِ بِالصَّادِ فَقُرِئَ: وَقَضَى رَبُّكَ ثُمَّ قَالَ: وَلَوْ كَانَ عَلَى الْقَضَاءِ مَا عَصَى اللَّهُ أَحَدًا قَطُّ، لِأَنَّ خِلَافَ قَضَاءِ اللَّهِ مُمْتَنِعٌ، هَكَذَا رَوَاهُ عَنْهُ الضَّحَّاكُ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَهُوَ قِرَاءَةٌ عَلَيْهِ وَعَبْدُ اللَّهِ.

وَاعْلَمَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ بَعِيدٌ جَدًّا لِأَنَّهُ يَفْتَحُ بَابَ أَنَّ التَّحْرِيفَ وَالتَّغْيِيرَ قَدْ تَطَرَّقَ إِلَى الْقُرْآنِ، وَلَوْ جَوَزْنَا ذَلِكَ لَارْتَفَعَ الْأَمَانُ عَنِ الْقُرْآنِ وَذَلِكَ يُخْرِجُهُ عَنِ كَوْنِهِ حُجَّةً وَلَا شَكَّ أَنَّهُ طَعْنٌ عَظِيمٌ فِي الدِّينِ.

الْبَحْثُ الثَّانِي: قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ عِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَدُلُّ عَلَى الْمُنْعِ عَنْ عِبَادَةِ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ عِبَارَةٌ عَنِ الْفِعْلِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى نِهَائِيَةِ التَّعْظِيمِ وَنِهَائِيَةِ التَّغْطِيمِ لَا تَلِيْقُ إِلَّا بِمَنْ يَصْدُرُ عَنْهُ نِهَائِيَةُ الْإِنْعَامِ، وَنِهَائِيَةُ الْإِنْعَامِ عِبَارَةٌ عَنِ إِعْطَاءِ الْوُجُودِ وَالْحَيَاةِ، وَالْقُدْرَةِ وَالشَّهْوَةِ وَالْعَقْلِ، وَقَدْ ثَبَّتَ بِالذَّلِيلِ أَنَّ الْمُعْطَى لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى لَا غَيْرَهُ، وَإِذَا كَانَ الْمُنْعَمُ بِجَمِيعِ النِّعَمِ هُوَ اللَّهُ لَا غَيْرَهُ، لَا جَرَمَ كَانَ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعِبَادَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى لَا غَيْرَهُ، فَثَبَّتَ بِالذَّلِيلِ الْعَقْلِيِّ صِحَّةَ قَوْلِهِ: وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ.

[وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا] فِي الْآيَةِ مَسَائِلٌ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: اعْلَمَ أَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ بِعِبَادَةِ نَفْسِهِ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِالْأَمْرِ بِبِرِّ الْوَالِدَيْنِ وَبَيَّانَ الْمُنَاسِبَةِ بَيْنَ الْأَمْرِ بِعِبَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَبَيْنَ الْأَمْرِ بِبِرِّ الْوَالِدَيْنِ مِنْ وَجْهِهِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ السَّبَبَ الْحَقِيقِيَّ لَوْجُودِ الْإِنْسَانِ هُوَ تَخْلِيْقُ اللَّهِ تَعَالَى وَإِجَادُهُ، وَالسَّبَبُ الظَّاهِرِيُّ هُوَ الْأَبْوَانُ، فَأَمَرَ بِتَعْظِيمِ السَّبَبِ الْحَقِيقِيِّ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِالْأَمْرِ بِتَعْظِيمِ السَّبَبِ الظَّاهِرِيِّ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الْمَوْجُودَ إِمَّا قَدِيمٌ وَإِمَّا مُحَدَّثٌ، وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُعَامَلَةً الْإِنْسَانَ مَعَ الْإِلَهِ الْقَدِيمِ بِالتَّعْظِيمِ وَالعُبُودِيَّةِ، وَمَعَ الْمُحَدَّثِ بِإِظْهَارِ الشَّفَقَةِ وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ

قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «التَّعْظِيمُ لِأَمْرِ اللَّهِ وَالشَّفَقَةُ عَلَى خَلْقِ اللَّهِ»

وَأَحَقُّ الْخَلْقِ بِصَرْفِ الشَّفَقَةِ إِلَيْهِ هُوَ الْأَبْوَانُ لِكَثْرَةِ إِنْعَامِهِمَا عَلَى الْإِنْسَانِ فَقَوْلُهُ: وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ إِشَارَةٌ إِلَى التَّعْظِيمِ لِأَمْرِ اللَّهِ وَقَوْلُهُ: وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِشَارَةٌ إِلَى الشَّفَقَةِ عَلَى خَلْقِ اللَّهِ.

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ: أَنَّ الْإِسْتِعَالَ بِشُكْرِ الْمُنْعَمِ وَاجِبٌ، ثُمَّ الْمُنْعَمُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ الْخَالِقُ سُبْحَاتَهُ وَتَعَالَى. وَقَدْ يَكُونُ أَحَدٌ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ مُنْعَمًا عَلَيْكَ، وَشُكْرُهُ أَيْضًا وَاجِبٌ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ» وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَالِقِينَ نِعْمَةٌ عَلَى الْإِنْسَانِ مِثْلَ مَا لِلْوَالِدَيْنِ وَتَقْرِيرُهُ مِنْ وَجْهِهِ: أَحَدُهَا: أَنَّ الْوَالِدَيْنِ قَطْعَةٌ مِنَ الْوَالِدَيْنِ، قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي» .

وَأُثْبِتُهَا: أَنَّ شَفَقَةَ الْأَبْوَيْنِ عَلَى الْوَالِدِ عَظِيمَةٌ وَجِدَّهْمَا فِي إِصْصَالِ الْخَيْرِ إِلَى الْوَالِدِ كَالْأَمْرِ الطَّبِيعِيِّ وَاخْتِرَازَهُمَا عَنْ إِصْصَالِ الضَّرْرِ إِلَيْهِ كَالْأَمْرِ الطَّبِيعِيِّ، وَمَتَى كَانَتْ الدَّوَاعِي إِلَى إِصْصَالِ الْخَيْرِ مُتَوَفِّرَةً، وَالصَّوَارِفُ عَنْهُ زَائِلَةً لَا جَرَمَ كَثُرَ إِصْصَالُ

الْخَيْرِ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ نِعْمَ الْوَالِدَيْنِ عَلَى الْوَلَدِ كَثِيرَةً أَكْثَرَ مِنْ كُلِّ نِعْمَةٍ تَصِلُ مِنْ إِنْسَانٍ إِلَى إِنْسَانٍ. وَثَالِثُهَا: أَنَّ الْإِنْسَانَ حَالٌ مَا يَكُونُ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ وَنِهَايَةِ الْعُجْزِ، يَكُونُ فِي أَنْعَامِ الْأَبْوَيْنِ فَاصْنُافِ نِعْمَهُمَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَاصِلَةً إِلَيْهِ، وَأَصْنَافِ رَحْمَةِ ذَلِكَ الْوَلَدِ وَاصِلَةً إِلَى الْوَالِدَيْنِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْأَنْعَامَ إِذَا كَانَ وَقَعًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ كَانَ مَوْفِعُهُ عَظِيمًا.

وَرَابِعُهَا: أَنَّ إِيصَالَ الْخَيْرِ إِلَى الْغَيْرِ قَدْ يَكُونُ لِدَاعِيَةِ إِيصَالِ الْخَيْرِ إِلَيْهِ وَقَدْ يَمْتَرِجُ بِهِذَا الْغَرَضِ سَائِرُ الْأَغْرَاضِ، وَإِيصَالِ الْخَيْرِ إِلَى الْوَلَدِ لَيْسَ لِهَذَا الْغَرَضِ فَقَطْ فَكَانَ الْأَنْعَامُ فِيهِ أَمَّ وَأَكْمَلَ، فَثَبِتَ أَنَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ نِعْمَةٌ عَلَى غَيْرِهِ مِثْلُ مَا لِلْوَالِدَيْنِ عَلَى الْوَلَدِ، فَبَدَأَ اللَّهُ تَعَالَى بِشُكْرِ نِعْمَةِ الْخَالِقِ وَهُوَ قَوْلُهُ: وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ثُمَّ أَرَدَفَهُ بِشُكْرِ نِعْمَةِ الْوَالِدَيْنِ وَهُوَ قَوْلُهُ: وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَالسَّبَبُ فِيهِ مَا بَيَّنَّا أَنَّ أَعْظَمَ النِّعَمِ بَعْدَ أَنْعَامِ الْإِلَهِ الْخَالِقِ نِعْمَةُ الْوَالِدَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: الْوَالِدَانِ إِنَّمَا طَلَبَا تَحْصِيلَ النَّدَةِ لِنَفْسَيْهِمَا فَلَزِمَ مِنْهُ دُخُولُ الْوَلَدِ فِي الْوُجُودِ وَحُصُولُهُ فِي عَالَمِ الْأَقَاتِ وَالْمَخَافَاتِ، فَأَيُّ أَنْعَامٍ لِلْأَبْوَيْنِ عَلَى الْوَلَدِ؟ حِكْمِيٌّ أَنْ وَاحِدًا مِنَ الْمُسْتَمِينِ بِالْحِكْمَةِ كَانَ يَضْرِبُ أَبَاهُ وَيَقُولُ: هُوَ الَّذِي أَدْخَلَنِي فِي عَالَمِ الْكُؤُنِ وَالْفَسَادِ وَعَرَضَنِي لِلْمَوْتِ وَالْفَقْرِ وَالْعَمَى/ وَالزَّمَانَةَ، وَقِيلَ لِأَبِي الْعَلَاءِ الْمُعَرِّي: مَاذَا تَكْتُبُ عَلَى قَبْرِكَ؟ قَالَ أَكْتُبُوا عَلَيْهِ:

هَذَا جَنَاهُ أَبِي عَلَيَّ ... وَمَا جَنَيْتُ عَلَى أَحَدٍ

وَقَالَ فِي تَرْكِ التَّرْوُجِ وَالْوَلَدِ:

وتركت أولادي وهم في نعمة العدم ... التي سبقت نعيم العاجل

وَلَوْ أَنَّهُمْ وُلِدُوا لَعَانُوا شِدَّةً ... تَرْمِي بِهِمْ فِي مَوْبِقَاتِ الْأَجْلِ

وَقِيلَ لِإِسْكَانْدَرَ: أَسْتَأْذِنُكَ أَعْظَمَ مَنَّةً عَلَيْكَ أَمْ وَالِدُكَ؟ فَقَالَ: الْأَسْتَأْذِنُكَ أَعْظَمُ مَنَّةً، لِأَنَّهُ تَحَمَّلَ أَنْوَاعَ الشَّدَائِدِ وَالْمِحَنِ عِنْدَ تَعْلِيمِي أَرْتَعْنِي فِي نُورِ الْعِلْمِ، وَأَمَّا الْوَالِدُ فَإِنَّهُ طَلَبَ تَحْصِيلَ لَدَّةِ الْوَقَاعِ لِنَفْسِهِ، وَأَخْرَجَنِي إِلَى آفَاتِ عَالَمِ الْكُؤُنِ وَالْفَسَادِ، وَمِنْ الْكَلِمَاتِ الْمَشْهُورَةِ الْمَثُورَةِ، خَيْرُ الْأَبَاءِ مَنْ عَلَّمَكَ.

وَالْجَوَابُ: هَبْ أَنَّهُمَا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ طَلَبَا لَدَّةَ الْوَقَاعِ إِلَّا أَنَّ الْإِهْتِمَامَ بِإِيصَالِ الْخَيْرَاتِ، وَفِي دَفْعِ الْآفَاتِ مِنْ أَوَّلِ دُخُولِهِ فِي الْوُجُودِ إِلَى وَقْتِ بُلُوغِهِ الْكِبَرِ أَلَيْسَ أَنَّهُ أَعْظَمُ مِنْ جَمِيعِ مَا يَتَّخِذُ مِنْ جِهَاتِ الْخَيْرَاتِ وَالْمَبْرَاتِ، فَسَقَطَتْ هَذِهِ الشُّبُهَاتُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ: وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: تَقْدِيرُ الْآيَةِ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ وَأَنْ تُحْسِنُوا، أَوْ يُقَالَ: وَقَضَى أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَأَحْسِنُوا بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا. قَالَ صَاحِبُ «الْكَشَافِ»: وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَلَّقَ الْبَاءُ فِي بِالْوَالِدَيْنِ بِالْإِحْسَانِ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ صَلْتُهُ ثُمَّ لَمْ يُذَكَّرْ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ صَلْتُهُ. وَقَالَ الْوَاحِدِيُّ فِي «الْبَيْسِطِ»: الْبَاءُ فِي بِالْوَالِدَيْنِ مِنْ صَلَّةِ الْإِحْسَانِ وَقَدِّمَتْ عَلَيْهِ كَمَا تَقُولُ بَرِيدٌ فَاْمُرُّ، وَهَذَا الْمِثَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْوَاحِدِيُّ غَيْرُ مُطَابِقٍ، لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ تَقْدِيمَ صَلَّةِ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ، وَالْمِثَالُ الْمَذْكُورُ لَيْسَ كَذَلِكَ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: قَالَ الْفَقَّالُ: لَفْظُ الْإِحْسَانِ قَدْ يُوَصَّلُ بِحَرْفِ الْبَاءِ تَارَةً، وَبِحَرْفِ إِلَى أُخْرَى، وَكَذَلِكَ الْإِسَاءَةُ، يُقَالُ: أَحْسَنْتُ بِهِ وَإِلَيْهِ وَأَسَأْتُ بِهِ وَإِلَيْهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَقَدْ أَحْسَنَ بِي [يُوسُفُ: 100] وَقَالَ الْفَائِلُ:

أَسْبِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةً ... لَدَيْنَا وَلَا مَقْلَبَةً إِنْ تَقَلَّتْ

وَأَقُولُ لَفْظُ الْآيَةِ مُشْتَمِلٌ عَلَى فَيُودٍ كَثِيرَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا يُوجِبُ الْمُبَالَغَةَ فِي الْإِحْسَانِ إِلَى الْوَالِدَيْنِ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ فِي الْآيَةِ الْمُنْقَدِمَةِ: وَمَنْ أَرَادَ الْأَخْرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعِيهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأَوْلَانِكَ كَانَ سَعِيهِمْ مَشْكُورًا [الْإِسْرَاءُ: 19] ثُمَّ إِنَّهُ تَعَالَى أَرَدَفَهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْمَشْتَمِلَةِ عَلَى الْأَعْمَالِ الَّتِي بِوَأَسْطِنَتِهَا يَحْصُلُ الْفَوْزُ بِسَعَادَةِ الْأَخْرَةِ فَذَكَرَ مِنْ جُمْلَتِهَا الْبِرَّ بِالْوَالِدَيْنِ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الطَّاعَةَ مِنْ/ أَصُولِ الطَّاعَاتِ الَّتِي تُفِيدُ سَعَادَةَ الْأَخْرَةِ. وَثَانِيَهَا: أَنَّهُ تَعَالَى بَدَأَ بِذِكْرِ الْأَمْرِ بِالتَّوْحِيدِ وَتَنَى بِطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَلَّتْ بِالْبِرِّ بِالْوَالِدَيْنِ وَهَذِهِ دَرَجَةٌ عَالِيَةٌ وَمُبَالَغَةٌ عَظِيمَةٌ فِي تَعْظِيمِ هَذِهِ الطَّاعَةِ. وَثَالِثُهَا: أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَقُلْ: وَإِحْسَانًا بِالْوَالِدَيْنِ، بَلْ قَالَ:

وَبِأَوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا فَتُقَدِّمُ ذِكْرَهُمَا يَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ الْإِهْتِمَامِ. وَرَابِعُهَا: أَنَّهُ قَالَ: إِحْسَانًا بِلَفْظِ التَّنْكِيرِ وَالتَّكْبِيرِ يَدُلُّ عَلَى التَّعْظِيمِ، وَالْمَعْنَى: وَقَضَى رَبُّكَ أَنْ نَحْسِبَنَّكَ إِلَى الْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا عَظِيمًا كَامِلًا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ إِحْسَانُهُمَا إِلَيْكَ قَدْ بَلَغَ الْعَايَةَ الْعَظِيمَةَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ إِحْسَانُكَ إِلَيْهِمَا كَذَلِكَ، ثُمَّ عَلَى جَمِيعِ التَّقْدِيرَاتِ فَلَا تَحْصُلُ الْمُكَافَأَةُ، لِأَنَّ إِعْطَاءَهُمَا عَلَيْكَ كَانَ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْتِدَاءِ، وَفِي الْأَمْثَالِ الْمَشْهُورَةِ أَنَّ الْبَادِيَ بِالْبَرِّ لَا يَكْفَأُ.

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: لَفْظُ «إِمَّا» لَفْظَةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ لَفْظَتَيْنِ: إِنْ، وَمَا. أَمَّا كَلِمَةٌ إِنْ فَهِيَ لِلشَّرْطِ، وَأَمَّا كَلِمَةٌ (مَا) فَهِيَ أَيْضًا لِلشَّرْطِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ [البقرة: 106] فَلَمَّا جَمَعَ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ أَفَادَ التَّأَكِيدَ فِي مَعْنَى الْإِشْتِرَاطِ، إِلَّا أَنَّ عِلْمَةَ الْجَزْمِ لَمْ تَطْهَرْ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ يَبْنَى مَعَ نُونِ التَّأَكِيدِ وَأَقُولُ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنْ نُونِ التَّأَكِيدِ إِمَّا يَلِيْقُ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي يَكُونُ اللَّانِقُ بِهِ تَأَكِيدُ ذَلِكَ الْحُكْمَ الْمَذْكُورَ وَتَقْرِيرَهُ وَإِتْبَاتِهِ عَلَى أَقْوَى الْوُجُوهِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى لَا يَلِيْقُ بِهَذَا الْمَوْضِعِ، لِأَنَّ قَوْلَ الْقَائِلِ: الشَّيْءُ إِمَّا كَذَا وَإِمَّا كَذَا، فَالْمَطْلُوبُ مِنْهُ تَرْبِيدُ الْحُكْمِ بَيْنَ ذَيْنِكَ الشَّيْئَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، وَهَذَا الْمَوْضِعُ لَا يَلِيْقُ بِهِ التَّقْرِيرُ وَالتَّأَكِيدُ فَكَيْفَ يَلِيْقُ الْجَمْعُ بَيْنَ كَلِمَةٍ إِمَّا وَبَيْنَ نُونِ التَّأَكِيدِ؟

وَجَوَابُهُ: أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ الْمَتَقَرَّرَ الْمُتَأَكَّدَ إِمَّا أَنْ يَقَعَ وَإِمَّا أَنْ لَا يَقَعَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: قَرَأَ الْأَكْثَرُونَ: إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَقَوْلُهُ:

يَبْلُغَنَّ فِعْلٌ وَقَاعِلُهُ هُوَ قَوْلُهُ: أَحَدُهُمَا وَقَوْلُهُ: أَوْ كِلَاهُمَا عَطِفَ عَلَيْهِ كَقَوْلِكَ: ضَرَبَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو:

وَلَوْ أَسْنَدَ قَوْلُهُ: يَبْلُغَنَّ إِلَى قَوْلِهِ: كِلَاهُمَا جَزَاءً لِلتَّقَدُّمِ الْفِعْلِ، تَقُولُ قَالَ رَجُلٌ، وَقَالَ رَجُلَانِ، وَقَالَتِ الرَّجَالُ، وَقَرَأَ حَمْزَةً وَالْكَسَائِي: يَبْلُغَنَّ وَعَلَى هَذِهِ الْفِرَاقَةِ فَقَوْلُهُ: أَحَدُهُمَا بَدَلٌ مِنَ الْفِ الضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَى الْوَالِدَيْنِ وَكِلَاهُمَا عَطِفَ عَلَى أَحَدُهُمَا فَاعِلًا أَوْ بَدَلًا.

فَإِنْ قِيلَ: لَوْ قِيلَ (إِمَّا يَبْلُغَنَّ كِلَاهُمَا) كَانَ (كِلاهُمَا) تَوْكِيدًا لَا بَدَلًا، فِيمَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُ بَدَلٌ؟

قُلْنَا: لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا لِلثَّنَائِنِ فَانْتَضَمَ فِي حُكْمِهِ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ فِي كَوْنِهِ بَدَلًا.

فَإِنْ قِيلَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ قَوْلُهُ: أَحَدُهُمَا بَدَلٌ، وَقَوْلُهُ: أَوْ كِلَاهُمَا تَوْكِيدٌ، وَيَكُونُ ذَلِكَ عَطْفًا لِلتَّوَكِيدِ عَلَى الْبَدَلِ.

قُلْنَا: الْعَطْفُ يَقْتَضِي الْمَشَارَكَةَ فَيَجْعَلُ أَحَدُهُمَا بَدَلًا وَالْآخَرَ تَوْكِيدًا خِلَافَ الْأَصْلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: قَالَ أَبُو الْهَيْثَمِ الرَّازِيُّ، وَأَبُو الْفَتْحِ الْمُوَصِّلِيُّ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْجُرْجَانِيُّ: إِنْ (كِلا) اسْمٌ مُفْرَدٌ يُفِيدُ مَعْنَى التَّنْثِيَةِ وَوَزْنُهُ فِعْلٌ وَوَلَامُهُ مُعْتَلٌ بِمَنْزِلَةِ لَامِ حَجِيٍّ وَرَضَى وَهِيَ كَلِمَةٌ وَضِعَتْ عَلَى هَذِهِ الْخَلْفَةِ يُوكِّدُ بِهَا الْإِتِّتَانَ خَاصَّةً وَلَا تَكُونُ إِلَّا مُضَافَةً. وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ تَنْثِيَةً لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ فِي النَّصْبِ وَالْخَفْضِ مَرَرْتُ بِكِلَيْ الرَّجُلَيْنِ بِكِسْرِ الْيَاءِ كَمَا تَقُولُ: بَيْنَ يَدَيْ الرَّجُلِ وَمِنْ ثَلَاثِي اللَّيْلِ [المزمل: 20]. وَيَا صَاحِبِي السَّبَجْنَ [يوسف: 39، 41]. وَطَرَفِي النَّهَارِ [هود: 114] وَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، عَلِمْنَا أَنَّهَا لَيْسَتْ تَنْثِيَةً بَلْ هِيَ لَفْظَةٌ مُفْرَدَةٌ وَضِعَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّنْثِيَةِ كَمَا أَنَّ لَفْظَةَ (كُلٌّ) اسْمٌ وَاحِدٌ مُؤْضَعٌ لِلْجَمَاعَةِ، فَإِذْ أَخْبِرْتَ عَنْ لَفْظِهِ كَمَا تُخْبِرُ عَنِ الْوَاحِدِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا [مزيم: 95] وَكَذَلِكَ إِذَا أَخْبِرْتَ عَنْ وَاحِدٍ فَقُلْتَ كِلَا إِخْوَتِكَ كَانَ قَائِمًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهَا [الكهف: 33] وَلَمْ يَقُلْ آتَتَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا مَعْنَاهُ: أَنَّهُمَا يَبْلُغَانِ إِلَى حَالَةِ الضَّعْفِ وَالْعَجْزِ فَيَصِيرَانِ عِنْدَكَ فِي آخِرِ الْعُمُرِ كَمَا كُنْتَ عِنْدَهُمَا فِي أَوَّلِ الْعُمُرِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فَعِنْدَ هَذَا الذِّكْرِ كَلَّفَ الْإِنْسَانَ فِي حَقِّ الْوَالِدَيْنِ بِخَمْسَةِ أَشْيَاءَ:

النُّوعُ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: قَالَ الرَّجَّاجُ: فِيهِ سَبْعُ لُغَاتٍ: كَسْرُ الْفَاءِ وَضَمُّهَا وَفَتْحُهَا، وَكُلُّ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ يَنْتَوِينِ وَبَعْضُهُمْ يَنْتَوِينُ فِي هَذِهِ سِتَّةَ وَاللُّغَةُ السَّابِعَةُ أَفِي بِالْيَاءِ قَالَ الْأَخْفَشُ: كَاتَهُ أَضَافَ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى نَفْسِهِ فَقَالَ قَوْلِي هَذَا وَذَكَرَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ مِنْ لُغَاتِ هَذِهِ

اللفظة ثلاثة زائدة على ما ذكره الزجاج: إف بكسر الالف وفتح الفاء وأفه بضم الالف وإدخال الهاء وأف بضم الالف وتسعين الفاء.

المسألة الثانية: قرأ ابن كثير وابن عامر: بفتح الفاء من غير تنوين، ونافع وحفص: بكسر الفاء والتنوين، والباقون: بكسر الفاء من غير تنوين وكلها لغات، وعلى هذا الخلاف في سورة الأنبياء أف لكم [الأنبياء: 67] وفي الأحقاف: أف لكم [الأحقاف: 17] وأقول: البحث المشكل هاهنا أنا لما نقلنا عشرة أنواع من اللغات في هذه اللفظة، فما السبب في أنهم تركوا أكثر تلك اللغات في قراءة هذه اللفظة، واقتصروا على وجوه قليلة منها؟

المسألة الثالثة: ذكروا في تفسير هذه اللفظة وجوهاً: الأول: قال الفراء: تقول العرب جعل فلان يتأفف من ربح وجدها، معناه يقول: أف أف. الثاني: قال الأصمعي: الأف وسخ الأذن والنف وسخ الظفر يقال ذلك عند استئذار الشيء، ثم كثر حتى استعملوا عند كل ما يتأذون به. الثالث: قال بعضهم أف معناه قلة، وهو مأخوذ من الأفيق وهو الشيء القليل وثق اتباع له، كقولهم: شيطان ليطان حبيبت نبيت. الرابع: روى ثعلب عن ابن الأعرابي: الأف الصجر. الخامس: قال القتيبي: أصل هذه الكلمة أنه إذا سقط عليك تراب أو رماد نفخت فيه لتريله والصوت الحاصل عند تلك النفخة هو قولك أف، ثم إنهم توسعوا فذكروا هذه اللفظة عند كل مكروه يصل إليهم. السادس: قال الزجاج: أف معناه التنتن وهذا قول مجاهد، لأنه قال معنى قوله:

فلا تقل لهما أف أي لا تتقدراهما كما أنهما لم يتقدراك كنت تخر أو تبول، وفي رواية أخرى عن مجاهد أنه إذا وجدت منهما راحة تؤدبك فلا تقل لهما أف.

المسألة الرابعة: قول القائل: لا تقل لفلان أف، مثل يضرب للمنع من كل مكروه وأذية وإن خف وقل.

واختلف الأصوليون في أن دلالة هذا اللفظ على المنع من سائر أنواع الإبداء دلالة لفظية أو دلالة مفهومة بمقتضى القياس. قال بعضهم: إنها دلالة لفظية، لأن أهل العرف إذا قالوا: لا تقل لفلان أف عنوا به أنه لا يتعرض له بنوع من أنواع الإبداء والإيحاش، وجرى هذا مجرى قولهم فلان لا يملك نقيراً ولا قطميراً في أنه بحسب العرف يدل على أنه لا يملك شيئاً.

والقول الثاني: أن هذا اللفظ إنما يدل على المنع من سائر أنواع الإبداء بحسب القياس الجلي، وتقريره أن الشرع إذا نص على حكم صورة وسكت عن حكم صورة أخرى، فإذا أردنا إلحاق الصورة المسكوت عن حكمها بالصورة المذكور حكمها فهذا على ثلاثة أقسام: أحدها: أن يكون ثبوت ذلك الحكم في محل السكوت أولى من ثبوته في محل الذكْر مثل هذه الصورة، فإن اللفظ إنما دل على المنع من التأفيف، والضرب أولى بالمنع من التأفيف. وثانيها: أن يكون الحكم في محل السكوت مساوياً للحكم في محل الذكْر، وهذا هو الذي يسميه الأصوليون القياس في معنى الأصل، وضربوا لهذا مثلاً وهو

قوله عليه السلام: «من اعتق نصيباً له من عبد قوم عليه الباقي»

فإن الحكم في الأمة والعبد متساويان. وثالثها: أن يكون الحكم في محل السكوت أخفى من الحكم في محل الذكْر وهو أكبر القياسات.

إذا عرفت هذا فنقول: المنع من التأفيف إنما يدل على المنع من الضرب بواسطة القياس الجلي الذي يكون من باب الاستدلال بالأدنى على الأعلى. والدليل عليه: أن التأفيف غير الضرب، فالمنع من التأفيف لا يكون منعاً من الضرب، وأيضاً المنع من التأفيف لا يستلزم المنع من الضرب عقلاً، لأن الملك الكبير إذا أخذ ملكاً عظيماً كان عدواً له، فقد يقول للجناد إياك وأن تستخف به أو تشافهه بكلمة موحشة لكن اضرب رقبته، وإذا كان هذا معقولاً في الجملة علمنا أن المنع من التأفيف معابر للمنع من الضرب وغير مستلزم للمنع من الضرب عقلاً في الجملة، إلا أننا علمنا في هذه الصورة أن المقصود من هذا الكلام المبالغة في تعظيم الوالدین بدليل قوله: وقل لهما قولاً كريماً واخفص لهما جناح الذل من الرحمة فكانت دلالة المنع من التأفيف على المنع من الضرب من باب القياس بالأدنى على الأعلى، والله أعلم.

النوع الثاني: من الأشياء التي كلف الله تعالى العباد بها في حق الأبوين قوله: ولا تنهزهما يقال: نهزه وانتهزه إذا استقبله بكلام يزرجه قال تعالى: وأما السائل فلا تنهز [الضحى: 10].

فَأَنَّ قِيلَ: الْمَنْعُ مِنَ التَّأْفِيفِ يَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ الْإِنْتِهَارِ بِطَرِيقِ الْأُولَى، فَلَمَّا قَدَّمَ الْمَنْعَ مِنَ التَّأْفِيفِ كَانَ ذِكْرُ الْمَنْعِ مِنَ الْإِنْتِهَارِ بَعْدَهُ عِبْتًا. أَمَا لَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُ قَدَّمَ الْمَنْعَ مِنَ الْإِنْتِهَارِ ثُمَّ اتَّبَعَهُ بِالْمَنْعِ مِنَ التَّأْفِيفِ كَانَ مُفِيدًا حَسَنًا، لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنَ الْمَنْعِ مِنَ الْإِنْتِهَارِ الْمَنْعُ مِنَ التَّأْفِيفِ، فَمَا السَّبَبُ فِي رِعَايَةِ هَذَا التَّرْتِيبِ؟

قُلْنَا: الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفَّ الْمَنْعِ مِنْ إِظْهَارِ الضَّجْرِ بِالْقَلِيلِ أَوْ الْكَثِيرِ، وَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ:

وَلَا تَنْهَرْهُمَا الْمَنْعُ مِنْ إِظْهَارِ الْمُخَالَفَةِ فِي الْقَوْلِ عَلَى سَبِيلِ الرَّدِّ عَلَيْهِ وَالتَّكْذِيبِ لَهُ.

النُّوعُ الثَّلَاثُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا وَعَلِمَ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا مَنَعَ الْإِنْسَانَ بِالْآيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَنْ ذِكْرِ الْقَوْلِ الْمُؤَذِي الْمُوحِشِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْقَوْلِ الْمُؤَذِي لَا يَكُونُ أَمْرًا بِالْقَوْلِ الطَّيِّبِ، لَا جَرَمَ أَرَدَفَهُ بِأَنَّ أَمْرَهُ بِالْقَوْلِ الْحَسَنِ وَالْكَلَامِ الطَّيِّبِ فَقَالَ: وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا وَالْمُرَادُ مِنْهُ أَنْ يُخَاطَبَهُ بِالْكَلَامِ الْمَقْرُونِ بِأَمَارَاتِ التَّعْظِيمِ وَالِاحْتِرَامِ. قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هُوَ أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَا أَبَتَاهُ يَا أُمَّاهُ، وَسئِلَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَبِّبِ عَنِ الْقَوْلِ الْكَرِيمِ فَقَالَ: هُوَ قَوْلُ الْعَبْدِ الْمُذْنِبِ لِلسَّيِّدِ الْفُظِّ، وَعَنْ عَطَاءٍ أَنْ يَقَالَ: هُوَ أَنْ تَتَكَلَّمَ مَعَهُ بِشَرْطِ أَنْ لَا تَرْفَعَ عَلَيْهِمَا صَوْتَكَ وَلَا تَشُدَّ إِلَيْهِمَا نَظْرَكَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ يُنَافِيَانِ الْقَوْلَ الْكَرِيمَ.

فَأَنَّ قِيلَ: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ أَعْظَمَ النَّاسِ حِلْمًا وَكِرَمًا وَأَدَبًا، فَكَيْفَ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَرُّ عَلَى قِرَاءَةٍ مِنْ قَرَأَ: وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرُّ بِالضَّمِّ: إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ [الأنعام: 74] فَخَاطَبَهُ بِالِاسْمِ وَهُوَ إِيْدَاءٌ، ثُمَّ نَسَبَهُ وَنَسَبَ قَوْمَهُ إِلَى الضَّلَالِ وَهُوَ أَعْظَمُ أَنْوَاعِ الْإِيْدَاءِ؟

قُلْنَا: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى مُقَدَّمٌ عَلَى حَقِّ الْأَبْوَيْنِ، فَاقْدَامُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى ذَلِكَ الْإِيْدَاءِ إِنَّمَا كَانَ تَقْدِيمًا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى حَقِّ الْأَبْوَيْنِ.

النُّوعُ الرَّابِعُ: قَوْلُهُ: وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ الْمُبَالَغَةُ فِي التَّوَاضُعِ، / وَذَكَرَ الْفَقَّالُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَقْرِيرِهِ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّ الطَّائِرَ إِذَا أَرَادَ ضَمَّ فَرْجَهُ إِلَيْهِ لِلتَّرْبِيَةِ خَفَضَ لَهُ جَنَاحَهُ، وَلِهَذَا السَّبَبُ صَارَ خَفَضُ الْجَنَاحِ كِنَايَةً عَنْ حُسْنِ التَّرْبِيَةِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ لِلْوَلَدِ: اكْفُلْ وَالدِّيكُ بِأَنَّ تَضَمُّهُمَا إِلَى نَفْسِكَ كَمَا فَعَلَا ذَلِكَ بِكَ حَالَ صَغْرِكَ. وَالثَّانِي: أَنَّ الطَّائِرَ إِذَا أَرَادَ الطَّيْرَانَ وَالْإِرْتِفَاعَ نَشَرَ جَنَاحَهُ وَإِذَا أَرَادَ تَرْكَ الطَّيْرَانَ وَتَرْكَ الْإِرْتِفَاعَ خَفَضَ جَنَاحَهُ فَصَارَ خَفَضُ الْجَنَاحِ كِنَايَةً عَنْ فِعْلِ التَّوَاضُعِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

فَأَنَّ قِيلَ: كَيْفَ أَضَافَ الْجَنَاحَ إِلَى الذَّلِّ وَالذَّلُّ لَا جَنَاحَ لَهُ؟

قُلْنَا: فِيهِ وَجْهَانِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ أُضِيفَ الْجَنَاحُ إِلَى الذَّلِّ كَمَا يَقَالُ: حَاتِمُ الْجُودِ فَكَمَا أَنَّ الْمُرَادَ هُنَاكَ حَاتِمُ الْجُودِ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا الْمُرَادُ، وَخَفَضَ لَهُمَا جَنَاحَكَ الدَّلِيلُ، أَيْ الْمَذْلُولُ. وَالثَّانِي: أَنَّ مَدَارَ الْإِسْتِعَارَةِ عَلَى الْخَيَالَاتِ فَهَهُنَا تَخَيُّلُ الذَّلِّ جَنَاحًا وَأَثْبَتَ لِذَلِكَ الْجَنَاحَ ضَعْفًا تَكْمِيلًا لِأَمْرِ هَذِهِ الْإِسْتِعَارَةِ كَمَا قَالَ لَبِيدٌ:

إِذَا أَصْبَحْتَ بِيَدِ الشَّمَالِ زَمَامَهَا فَاتَّيَبْتَ لِلشَّمَالِ يَدًا وَوَضِعَ زَمَامَهَا فِي يَدِ الشَّمَالِ فَكَذَا هَاهُنَا وَقَوْلُهُ: مِنَ الرَّحْمَةِ مَعْنَاهُ: لِيَكُنْ خَفَضَ جَنَاحِكَ لَهُمَا بِسَبَبِ فَرْطِ رَحْمَتِكَ لَهُمَا وَعَطْفِكَ عَلَيْهِمَا بِسَبَبِ كِبَرِهِمَا وَضَعْفِهِمَا.

وَالنُّوعُ الْخَامِسُ: قَوْلُهُ: وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا وَفِيهِ مَبَاحِثٌ:

الْبَحْثُ الْأَوَّلُ: قَالَ الْفَقَّالُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِنَّهُ لَمْ يَقْتَصِرْ فِي تَعْلِيمِ الْبَرِّ بِالْوَالِدَيْنِ عَلَى تَعْلِيمِ الْأَقْوَالِ بَلْ أَضَافَ إِلَيْهِ تَعْلِيمَ الْأَفْعَالِ وَهُوَ أَنْ يَدْعُو لَهُمَا بِالرَّحْمَةِ فَيَقُولُ: رَبِّ ارْحَمْهُمَا وَلَفْظُ الرَّحْمَةِ جَامِعٌ لِكُلِّ الْخَيْرَاتِ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا. ثُمَّ يَقُولُ: كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا يُعَيِّنُ رَبَّ أَعْمَلُ بِهِمَا هَذَا النُّوعُ مِنَ الْإِحْسَانِ كَمَا أَحْسَنَّا إِلَيْ فِي تَرْبِيَّتِهِمَا إِيَّايَ، وَالتَّرْبِيَةُ هِيَ التَّنْمِيَةُ، وَهِيَ مِنْ قَوْلِهِمْ رَبَّ الشَّيْءِ إِذَا اتَّفَعُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ [فصلت: 39].

الْبَحْثُ الثَّانِي: اخْتَلَفَ الْمَفْسِّرُونَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّهَا مَنْسُوخَةٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ [التَّوْبَةِ: 113] فَلَا يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لِرِجَالِهِ إِذَا كَانَا مُشْرِكِينَ، وَلَا يَقُولُ: رَبِّ ارْحَمْهُمَا.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ غَيْرُ مَنْسُوخَةٍ، وَلَكِنَّهَا مَخْصُوصَةٌ فِي حَقِّ الْمُشْرِكِينَ، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ النَّخْصِصَ أَوْلَى مِنَ النَّسْخِ.

وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَا نَسْخَ وَلَا تَخْصِصَ لِأَنَّ الْوَالِدِينَ إِذَا كَانَا كَافِرِينَ فَلَهُ أَنْ يَدْعُو لَهُمَا بِالْهِدَايَةِ وَالْإِشْرَادِ، وَأَنْ يَطْلُبَ الرَّحْمَةَ لَهُمَا بَعْدَ حُصُولِ الْإِيمَانِ.

الْبَحْثُ الثَّلَاثُ: ظَاهِرُ الْأَمْرِ لِلْوَجُوبِ فَقَوْلُهُ: وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا أَمْرٌ وَظَاهِرُ الْأَمْرِ لَا يُفِيدُ التَّكْرَارَ فَيَكْفِي فِي الْعَمَلِ بِمُقْتَضَى هَذِهِ الْآيَةِ ذِكْرُ هَذَا الْقَوْلِ مَرَّةً وَاحِدَةً، سُنِلَ سَفِيَانٌ: كَمْ يَدْعُو الْإِنْسَانَ لِوَالِدَيْهِ؟ أَفِي الْيَوْمِ مَرَّةً أَوْ فِي الشَّهْرِ أَوْ فِي السَّنَةِ؟ فَقَالَ: تَرْجُو أَنْ يَجِزَنَهُ إِذَا دَعَا لَهُمَا فِي أَوَاخِرِ التَّشَهُدَاتِ كَمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ [الْأَحْزَابُ: 56] فَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ التَّشَهُدَ يُجْزِي عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَمَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: وَادْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامِ مَعْدُودَاتٍ [البقرة: 203] فَهَمْ يَكْرَرُونَ فِي أَدْبَارِ الصَّلَوَاتِ.

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ وَالْمَعْنَى أَنَا قَدْ أَمَرْنَاكُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِإِخْلَاصِ الْعِبَادَةِ لِلَّهِ تَعَالَى وَبِالْإِحْسَانِ بِالْوَالِدِينَ، وَلَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مَا تُضْمِرُونَهُ فِي أَنْفُسِكُمْ مِنَ الْإِخْلَاصِ فِي الطَّاعَةِ وَعَدَمِ الْإِخْلَاصِ فِيهَا، فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُطَّلِعٌ عَلَى مَا فِي نُفُوسِكُمْ بَلْ هُوَ أَعْلَمُ بِتِلْكَ الْأَحْوَالِ مِنْكُمْ بِهَا، لِأَنَّ عُلُومَ الْبَشَرِ قَدْ يَخْتَلِطُ بِهَا السَّهْوُ وَالنَّسْيَانُ وَعَدَمُ الْإِحْاطَةِ بِالْكُلِّ، فَأَمَّا عِلْمُ اللَّهِ فَمَنْزَرَةٌ عَنْ كُلِّ هَذِهِ الْأَحْوَالِ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ كَانَ عَالِمًا بِكُلِّ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ التَّحْذِيرُ عَنِ تَرْكِ الْإِخْلَاصِ. ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: إِنْ تَكُونُوا صَالِحِينَ أَيُّ إِنْ كُنْتُمْ بَرَاءً عَنِ جِهَاتِ الْفَسَادِ فِي أَحْوَالِ قُلُوبِكُمْ كُنْتُمْ أَوَابِينَ،

أَيُّ رَجَاعِينَ إِلَى اللَّهِ مُنْقَطِعِينَ إِلَيْهِ فِي كُلِّ الْأَعْمَالِ وَسُنَّةِ اللَّهِ وَحُكْمِهِ فِي الْأَوَابِينَ أَنَّهُ غَفُورٌ لَهُمْ يُكَفِّرُ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ، وَالْأَوَابُ هُوَ الَّذِي مِنْ عَادَتِهِ وَدِينِهِ الرَّجُوعُ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَالْإِنْتِجَاءُ إِلَى فَضْلِهِ وَلَا يَلْتَجِئُ إِلَى شَفَاعَةِ شَفِيعٍ كَمَا يَفْعَلُهُ الْمُشْرِكُونَ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ جَمَادًا يَزْعُمُونَ أَنَّهُ يَشْفَعُ لَهُمْ، وَلَفْظُ الْأَوَابِ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ، وَهُوَ يُفِيدُ الْمُدَاوِمَةَ وَالْكَثْرَةَ كَقَوْلِهِمْ: قَتَلْنَا وَضَرَبْنَا وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ الْآيَةَ الْأُولَى لَمَّا دَلَّتْ عَلَى وَجُوبِ تَعْظِيمِ الْوَالِدِينَ مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ ثُمَّ إِنَّ الْوَالِدَ قَدْ يَظْهَرُ مِنْهُ نَادِرَةٌ مُحَلَّةٌ بِتَعْظِيمِهِمَا فَقَالَ: رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ يَعْنِي أَنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِأَحْوَالِ قُلُوبِكُمْ فَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْهَفْوَةُ لَيْسَتْ لِأَجْلِ الْعَفْوِ بَلْ ظَهَرَتْ بِمُقْتَضَى الْجِبَلَةِ الْبَشَرِيَّةِ كَانَتْ فِي مَحَلِّ الْغُفْرَانِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَتَى ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمُسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَدِّرْ تَبْدِيرًا (26) إِنَّ الْمُبْدِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كُفُورًا (27) وَإِنَّمَا تَعْرِضَنَ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَيْسُورًا (28)

أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا هُوَ النَّوْعُ الرَّابِعُ مِنْ أَعْمَالِ الْخَيْرِ وَالطَّاعَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ وَفِيهِ مَسَائِلُ:

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: قَوْلُهُ: وَأَتَى خُطَابٌ مَعَ مَنْ؟ فِيهِ قَوْلَانِ:

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ خُطَابٌ لِلرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يُؤْتِيَ أَقْرَابَهُ الْحُقُوقَ الَّتِي وَجِبَتْ لَهُمْ فِي الْفَيْءِ وَالنَّعِيمَةِ، وَأَوْجِبَ عَلَيْهِ أَيْضًا إِخْرَاجَ حَقِّ الْمَسَاكِينِ وَأَبْنَاءِ السَّبِيلِ أَيْضًا مِنْ هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّهُ خُطَابٌ لِلْكَلِّ وَالذَّلِيلِ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ [الإسراء: 23] وَالْمَعْنَى: أَنَّكَ بَعْدَ فِرَاقِكَ مِنْ بَرِّ الْوَالِدِينَ، يَجِبُ أَنْ تَشْتَعَلَ بِبَرِّ سَائِرِ الْأَقْرَابِ الْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبِ، ثُمَّ بِإِصْلَاحِ أَحْوَالِ الْمَسَاكِينِ وَأَبْنَاءِ السَّبِيلِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: وَأَتَى ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ مُجْمَلٌ وَلَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ أَنَّ ذَلِكَ الْحَقَّ مَا هُوَ؟ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِنْفَاقُ إِلَّا عَلَى الْوَالِدِينَ، وَقَالَ قَوْمٌ: يَجِبُ الْإِنْفَاقُ عَلَى الْمَحَارِمِ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ وَاتَّقَفُوا عَلَى أَنْ مَنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَحَارِمِ كَأَبْنَاءِ الْعَمِّ فَلَا حَقَّ لَهُمْ إِلَّا الْمَوَادَّةُ وَالزِّيَادَةُ وَحُسْنُ الْمَعَاشِرَةِ وَالْمُؤَالَفَةُ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ. أَمَّا الْمُسْكِينُ وَابْنَ السَّبِيلِ فَقَدْ تَقَدَّمَ وَصَفُهُمَا فِي سُورَةِ التَّوْبَةِ فِي تَفْسِيرِ آيَةِ الرِّكَاعَةِ. وَيَجِبُ أَنْ يُدْفَعَ إِلَى الْمُسْكِينِ مَا يَفِي بِقَوْتِهِ وَقَوْتِ عِيَالِهِ، وَأَنْ يُدْفَعَ إِلَى ابْنِ السَّبِيلِ مَا يَكْفِيهِ مِنْ زَادِهِ وَرَاحِلَتِهِ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ مَقْصِدَهُ.

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: وَلَا تُبَدِّرْ تَبْدِيرًا وَالتَّبْدِيرُ فِي اللَّعَةِ إِفْسَادُ الْمَالِ وَإِنْفَاقُهُ فِي السَّرْفِ. قَالَ عُثْمَانُ بْنُ الْأَسْوَدِ: كُنْتُ أَطُوفُ فِي الْمَسَاجِدِ مَعَ مُجَاهِدٍ حَوْلَ الْكَعْبَةِ فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَى أَبِي قُبَيْسٍ وَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَنْفَقَ مِثْلَ هَذَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ مِنْ

المُسْرِفِينَ، وَلَوْ أَنْفَقَ دِرْهَمًا وَاحِدًا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ كَانَ مِنَ الْمُسْرِفِينَ. وَأَنْفَقَ بَعْضُهُمْ نَفَقَةً فِي خَيْرٍ فَأَكْثَرَ فَقِيلَ لَهُ لَا خَيْرَ فِي السَّرْفِ فَقَالَ: لَا سَرْفَ فِي الْخَيْرِ،

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَعْدٍ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَقَالَ: مَا هَذَا السَّرْفُ يَا سَعْدُ؟ فَقَالَ: أَوْ فِي الْوُضُوءِ سَرْفًا؟ قَالَ: نَعَمْ: وَإِنْ كُنْتُ عَلَى نَهْرٍ جَارٍ

ثُمَّ نَبَّهَ تَعَالَى عَلَى فُجْحِ التَّبَذِيرِ بِإِضَافَتِهِ إِيَّاهُ إِلَى أَعْمَالِ الشَّيَاطِينِ فَقَالَ: إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَالْمَرَادُ مِنْ هَذِهِ الْأُخُوَّةِ التَّشْبِيهُ بِهِمْ فِي هَذَا الْفِعْلِ الْقَبِيحِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَرَبَ يُسَمُّونَ الْمَلَاذِمَ لِلشَّيْءِ أَحَا لَهُ، فَيَقُولُونَ: فَلَانَّ أَخُو الْكَرَمِ وَالْجُودِ، وَأَخُو السَّفَرِ إِذَا كَانَ مُوَظَّبًا عَلَى هَذِهِ الْأَعْمَالِ، وَقِيلَ قَوْلُهُ: إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ أَيُّ فُرْنَاءَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ كَمَا قَالَ: وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِيضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ [الرَّخْرَفُ: 36] وَقَالَ تَعَالَى: أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ [الصَّافَّاتِ: 22] أَيُّ فُرْنَاءَهُمْ مِنَ الشَّيَاطِينِ، ثُمَّ إِنَّهُ تَعَالَى بَيَّنَّ صِفَةَ الشَّيْطَانِ فَقَالَ: وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كُفُورًا وَمَعْنَى كُفُورِ الشَّيْطَانِ كُفُورًا لِرَبِّهِ، هُوَ أَنَّهُ يَسْتَعْمِلُ بَدَنَهُ فِي الْمَعَاصِي وَالْإِفْسَادِ فِي الْأَرْضِ، وَالْإِضْلَالِ لِلنَّاسِ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَالًا أَوْ جَاهًا فَصَرَفَهُ إِلَى غَيْرِ مَرْضَاةِ اللَّهِ تَعَالَى كَانَ كُفُورًا لِنِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ الْمُبَذِّرِينَ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ، بِمَعْنَى كُونِهِمْ مُوَافِقِينَ لِلشَّيَاطِينِ فِي الصِّفَةِ وَالْفِعْلِ، ثُمَّ الشَّيْطَانُ كُفُورٌ لِرَبِّهِ فَيَلْزِمُ كُفُورَ الْمُبَذِّرِ أَيْضًا كُفُورًا لِرَبِّهِ، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: خَرَجَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى وَفْقِ عَادَةِ الْعَرَبِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَجْمَعُونَ الْأَمْوَالَ بِالنَّهْبِ وَالغَارَةِ ثُمَّ كَانُوا يُنْفِقُونَهَا فِي طَلَبِ الْخِيَلِ وَالنَّقَاحِ، وَكَانَ الْمُشْرِكُونَ مِنْ قُرَيْشٍ وَغَيْرِهِمْ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا النَّاسَ عَنِ الْإِسْلَامِ وَتَوْهِينِ أَهْلِهِ، وَإِعَانَةِ أَعْدَائِهِ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ تَنْبِيهًا عَلَى فُجْحِ أَعْمَالِهِمْ فِي هَذَا الْبَابِ.

ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا وَالْمَعْنَى: أَنَّكَ إِنْ أَعْرَضْتَ عَنْ ذِي الْقُرْبَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ حَيَاءً مِنَ التَّصَرُّحِ بِالرِّدِّ بِسَبَبِ الْفَقْرِ وَالْقِلَّةِ: فَقُلْ لَهُمْ قَوْلًا مَيْسُورًا أَيُّ سَهْلًا لَيْتًا وَقَوْلُهُ: ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ تَرْجُوهَا كِنَايَةٌ عَنِ الْفَقْرِ، لِأَنَّ فَاقِدَ الْمَالِ يَطْلُبُ رَحْمَةَ اللَّهِ وَإِحْسَانَهُ. فَلَمَّا كَانَ فَقْدُ الْمَالِ سَبَبًا لِهَذَا الطَّلَبِ وَلِهَذَا الْإِبْتِغَاءِ أُطْلِقَ اسْمُ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ فَسَمِيَ الْفَقْرُ بِابْتِغَاءِ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْمَعْنَى: أَنَّ عِنْدَ حُصُولِ الْفَقْرِ وَالْقِلَّةِ لَا تَتْرَكَ تَعَهُدُهُمُ بِالْقَوْلِ الْجَمِيلِ وَالْكَلَامِ الْحَسَنِ، بَلْ تَعَهُدُهُمُ بِالْوَعْدِ الْجَمِيلِ وَتَدَّكُرُ لَهُمُ الْعُدْرُ وَهُوَ حُصُولُ الْقِلَّةِ وَعَدَمُ الْمَالِ، أَوْ تَقُولُ لَهُمْ: اللَّهُ يَسْهَلُ، وَفِي تَفْسِيرِ الْقَوْلِ الْمَيْسُورِ وَجُوهٌ: الْأَوَّلُ: الْقَوْلُ الْمَيْسُورُ هُوَ الرِّدُّ بِالطَّرِيقِ الْأَحْسَنِ. وَالثَّانِي: الْقَوْلُ الْمَيْسُورُ اللَّيِّنُ السَّهْلُ قَالَ الْكِسَائِيُّ: يَسْرَتْ أَيْسَرَ لَهُ الْقَوْلُ أَيُّ لَيْتَنَّهُ لَهُ. الثَّلَاثُ: قَالَ بَعْضُهُمْ: الْقَوْلُ الْمَيْسُورُ مِثْلُ قَوْلِهِ: قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفُورَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَدَى [البَقَرَةُ: 263] قَالُوا: وَالْمَيْسُورُ هُوَ الْمَعْرُوفُ، لِأَنَّ الْقَوْلَ الْمُتَعَارَفَ لَا يُحُوجُ إِلَى تَكْلِفٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا (29) إِنْ رَبِّكَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّهُ كَانَ بِعِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا (30)

اعْلَمْ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَمَرَهُ بِالْإِنْفَاقِ فِي الْآيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَّمَهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَدَبَ الْإِنْفَاقِ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ تَعَالَى شَرَحَ وَصَفَ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْإِنْفَاقِ فِي سُورَةِ الْفُرْقَانِ فَقَالَ: وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا

[الْفُرْقَانِ: 67] فَهَذَا أَمْرٌ رَسُولُهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ الْوَصْفِ فَقَالَ: وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ أَيُّ لَا تُمَسِّكْ عَنِ الْإِنْفَاقِ بِحَيْثُ تُضَيِّقُ عَلَى نَفْسِكَ وَأَهْلِكَ فِي وُجُوهِ صَلَةِ الرَّحِمِ وَسَبِيلِ الْخَيْرَاتِ، وَالْمَعْنَى: لَا تَجْعَلْ يَدَكَ فِي انْقِبَاضِهَا كَالْمَغْلُولَةِ الْمَمْنُوعَةِ مِنَ الْإِنْبِسَاطِ: وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ أَيُّ وَلَا تَتَوَسَّعْ فِي الْإِنْفَاقِ تَوْسَعًا مُفْرَطًا بِحَيْثُ لَا يَبْقَى فِي يَدِكَ شَيْءٌ. وَحَاصِلُ الْكَلَامِ: أَنَّ الْحُكَمَاءَ ذَكَرُوا فِي كِتَابِ «الْأَخْلَاقِ» أَنَّ لِكُلِّ خَلْقٍ طَرَفَيْنِ إِفْرَاطٍ وَتَفْرِيطٍ وَهُمَا مَذْمُومَانِ، فَالْبُخْلُ إِفْرَاطٌ فِي الْإِمْسَاكِ، وَالتَّبَذِيرُ إِفْرَاطٌ فِي الْإِنْفَاقِ وَهُمَا مَذْمُومَانِ، وَالْخُلُقُ الْفَاضِلُ هُوَ الْعَدْلُ وَالْوَسْطُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا [البَقَرَةُ: 143]. ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا أَمَا تَفْسِيرُ تَقْعُدَ، فَقَدْ سَبَقَ فِي الْآيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ. وَأَمَا كُونُهُ مَلُومًا